

البيان الختامي للمؤتمر القومي للتنمية والبيئة

إستناداً علي مرجعيات أجندة القرن الحادي والعشرين ومبادئ واهداف الألفية وقمة الارض للتنمية المستدامة الثالثة للتنمية،

وتاكيدا لضرورة توجه البلاد نحو التنمية المتوازنة والمستدامة،

وإدراكاً للتحديات البيئية الوطنية والإقليمية والدولية،

والتزاماً بموجهات اتفاقية التجارة العالمية WTO،

وتعزيزاً للشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا NEPAD،

وإستلهاما بمبادئ ونصوص الاديان السماوية في ترشيد استخدام الموارد وحماية المحيط البشري والاحيائي، ومحيط التراث الطبيعي.

ومؤازرة لاتفاقيات السلام الشامل بالبلاد،

وسعياً لتصويب مسار التنمية بالبلاد،

وايماناً بحقوق الانسان الدستورية في بيئة مأمونة،

واحتواءً لكل مظاهر الاجهاد النوعي والاهدار الكمي للبيئة والموارد،

واستعداداً للنهضة التنموية الشاملة المتوقعة للبلاد،

وتحسيناً للأداء البيئي ارتقاء لمرتبة البلاد في السلم الدولي البيئي،

وترسيخاً لثقافة السلوك القويم لتجاوز الفجوة المعرفية البيئية،

وتفعيلاً لدور تنظيمات المجتمع المدني نحو السلام البيئي بالبلاد،

واستكمالاً لجهود حكومة الوحدة الوطنية لاعداد خطه قومية لادارة البيئة،

انعقد المؤتمر القومي للتنمية والبيئة بقاعة الصداقة في الخرطوم خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م تحت رعاية السيد النائب الاول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة الجنوب ، واناية السيد مستشار رئيس الجمهورية الدكتور/ منصور خالد لمخاطبة الجلسة الافتتاحية بجانب الدكتور أحمد بابكر نهار وزير البيئة والتنمية العمرانية، وشارك في هذا المؤتمر وفد رفيع المستوى من وزارة البيئة وحماية الحياة البرية والسياحة بحكومة الجنوب، حظيت الجلسة الختامية بكلمة ضافية من السيد / نائب رئيس الجمهورية، والمعلوم انه قام بتنظيم وأعداد المؤتمر الجمعية الهندسية السودانية والجمعية السودانية لحماية البيئة ، وبالتعاون مع وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة بولاية الخرطوم ،المجلس الهندسي ، وزارة البيئة والتنمية العمرانية ، هذا وقد حضر المؤتمر وشارك فيه جمع غفير من العلماء والاكاديمين والباحثين والمهنيين والتنفيذيين والاعلاميين وممثلو تنظيمات المجتمع المدني وممثلو الاحزاب السياسية والمنظمات الطوعية وممثلو البعثات الدبلوماسية ، وقد تم عرض ومناقشة خمسين ورقة علمية خلال خمسة عشر جلسة عمل من خلال خمسة محاور، وقد خلص المؤتمر الي التوصيات التالية لتكون اساساً لمنهج علمي بيئي يجنب البلاد الكثير من المخاطر والكوارث البيئية.

أولا توصيات الرسائل البيئية

١- إن المشاكل البيئية مردها الي سوء تخطيط المشروعات التنموية و غياب الدور الفاعل للمهندسين والمهنيين والمخططين، وعليه يجب تبني التخطيط السليم لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة في البلاد و ذلك من خلال:

- أ- استعادة الدولة لدورها الفاعل في مجال التخطيط المكاني.
- ب- أن تقوم الدولة ببناء هياكلها اللازمة لإدارة العملية التخطيطية من القاعدة حتى رأس الهرم وعلى أساس أن تقوي كل الحلقات الضعيفة وتكمل الحلقات المفقودة في هذا الهرم و أن تسعى الدولة في بناء مؤسسات استشارية و تنفيذية مؤهلة وقادرة على إحداث الطفرة التقنية المطلوبة وعلى أساس أن يتكامل دورها مع بيوت الخبرة الوطنية والعالمية لنقل التقنية الحديثة.
- ج- البدء في تنفيذ الأعمال المطلوبة لحصر الإمكانيات و الموارد و أماكن تواجدها و تقييمها و تحديد كيفية تنميتها

٢- مواجهة التحديات السياسية و الإدارية و ضعف القوي العاملة و تبني التخطيط المكاني الذي يحقق:

- أ- الاستخدام الأمثل للموارد في أماكن تواجدها.
 - ب- تحقيق التحرك الأمثل للسكان.
 - ج- تحقيق أهداف السكان في مواقع تواجدهم وفي مواقع التوطن الجديدة.
 - د- تحقيق التقارب في مستوى العيش بين أجزاء الوطن الواحد.
- و علي أن تكون التنمية مستدامة و في توافق مع متطلبات المحافظة علي البيئة.
- ٣- البناء المعرفي و تعظيم دور العلماء و المهندسين و التقنيين مع بناء قاعدة معلومات مكانية شاملة من خلال بناء شبكة قومية للمعلومات وبنية تحتية للمعلومات .
 - ٤- أعداد مبادئ الميثاق الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.
 - ٥- ضرورة استكمال إعداد الخطة القومية لإدارة البيئة.

ثانياً: توصيات وفق المحاور

أ) محور استخدام وادارة الارض

١. إعداد الخريطة القومية الرقمية لإستخدامات الأرض بأستعمال الوسائل الفضائية الحديثة لتكون اساس لقاعدة معلومات مكانية spatial database .
٢. تشجيع البحث العلمي لاستنباط نماذج لمعالجة قضايا تدهور التربة و ادارتها .
٣. نقل وتوطين ونشر تقانات درء الجفاف .
٤. اعداد برنامج وطني لاستصلاح الاراضي ووقف التدهور بالبلاد.
٥. مراجعة تشريعات استخدامات الاراضي وتطويرها، لتحديد النطاق العمراني للمدن وضبط النمو الحضري في أطار الحرم الآمن.
٦. اعداد مرشد لتقييم استخدام الاراضي وادارتها في البيئات الزراعية المختلفة.
٧. اعداد برنامج ارشادي لتعزيز الوعي بالاستخدام الرشيد للارض .
٨. اعداد استراتيجية مكانية شاملة قادره علي استيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بالبلاد.

٩. تعزيز بناء القدرات الوطنية في استخدام وادارة الاراضي.
١٠. الأهتمام بتنمية المناطق المتاخمة للمحميات الطبيعية.

ب) محور التلوث والأجهاد البيئي

١. اعداد معايير وطنيه ومراجعتها وتحديثها بصفة دورية لتمكين الدوله من الرقابه البيئية وحمايتها من مصادر الاجهاد والتلوث والتدهور.
٢. تشجيع انتاج الاسمدة المأمونة والمحسنات والمبيدات الحيويه(الميكروبيه) والعضوية للحد من الافراط في استخدام الكيماويات الزراعية في انتاج الغذاء الآمن.
٣. تأسيس الشبكة الوطنية للمعلومات البيئية.
٤. الحد من توليد النفايات الخطره والسيطرة عليها بالمعالجة الكافية .
٥. الالتزام بإعداد دراسة تقييم الأثر البيئي *EIA* لكل المشاريع الاستثمارية وعدم الشروع في تنفيذها مالم تكن موافقة بيئياً.
٦. تطبيق مفهوم المراجعة البيئية بصفه دوريه في كل مجالات الانتاج الصناعي ، الزراعي،الحرفي بهدف التصويب والتعويض، عن طريق آلية مالية دورة مستقلة. *Revolving Funding Mechanism*
٧. اعداد خطه عمل وطنية للاعلام والتوعية البيئية.
٨. تشجيع نقل وتوطين التقانات البيئية. (مثل الزراعة بدون حراثته)
٩. تقييم الاداء البيئي في كل ولايات السودان وفقاً لمعايير مؤشر الإستدامة البيئية *ESI* .
١٠. التخلص من مظاهر السلوك البيئي الضار.
١١. اعلان العقد الوطني للسلام والبيئة والتنمية .
١٢. تعزيز القدرات الوطنية علي الرقابة البيئية في المجالات التالية:
 - الإحصاء البيئي .
 - الإدارة البيئية .
 - المراجعة البيئية.
 - تقييم الأثر البيئي .
١٣. إنشاء المركز الوطني للرقابة البيئية.

ج/ محور الطاقة والبتترول والصناعة :

١. تأمين الحصول على البيانات الإحصائية المتاحة بصفة دورية من الجهاز المركزي للإحصاء (*NCBS*) وتحديثها وتطويرها بما تعزز المسوحات النفطية الحقلية.
٢. تعزيز بناء القدرات على استخدام التقانات النظيفة (*CDM*) وادارة البيئة الشاملة.
٣. أعداد سياسة لتنمية وتطوير مصادر الطاقة النظيفة وتوظيفها لتجاوز الفجوة في احتياجات الطاقة.
٤. أعداد سياسة قومية شاملة للطاقة المستدامة بالبلاد.
٥. أعداد كودات (مواصفات) للتصميم العمراني لترشيد استخدام الطاقة.
٦. تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة المتجددة.
٧. إجراء مسوحات دورية لقياس الفجوة في استخدام الطاقة (معدلات الإنتاج والاستهلاك).
٨. منح ميزات تفضيلية للاستثمار الصناعي في المناطق النائية.

٩. تشجيع إعادة استخدام وتدوير النفايات .
١٠. تدعيم المراكز البحثية والمختبرات البيئية .
١١. دراسة امكانية التوليد النووي للكهرباء مع الأخذ في الاعتبار المعايير الآمنة.

د/ محور التوعية البيئية وتقنية المعلومات :

١. استخدام التقنيات الرقمية في حصر الموارد الطبيعية، ورصد المتغيرات البيئية من اجهاد وتدهور.
٢. تنظيم حملات للتوعية والإعلام عن التنمية المستدامة.
٣. الاهتمام بتحديد الحرم الأمن للمناطق المختلفة السكنية، الزراعية، الصناعية ، والمحميات الطبيعية.
٤. نشر ثقافة السلوكيات البيئية الرشيدة *ENVIRONMENTAL ETHICS*
٥. تعميم حظر تداول أكياس البلاستيك لما لها من مضر بالغة على الإنسان والحيوان والنبات .
٦. التأكيد على أهمية التعاون البيئي متعدد الأطراف لحل المشاكل البيئية الداخلية والحدودية والبيئية.
٧. نشر ثقافة التعويض البيئي مقابل التلوث أو التدهور الذي يحدث.
٨. إعلان الحملة القومية للبيئة .
٩. إنشاء المرفق الوطني للبيئة .
١٠. إدخال تقنيات تنمية الصحراء .
١١. انشاء الشبكة القومية للمعلومات البيئية لتدعيم الحكومة الالكترونية.
١٢. تطوير وسائل التعليم البيئي.

هـ/ محور المياه والمناخ :

١. الاستفادة من تطبيق نموذج هيئة توفير المياه والتنمية الريفية .
٢. إنشاء مركز تميز لهيدرولوجيا البيئة.
٣. التامين على استعادة البيئات المطيرة القديمة.
٤. إعداد حملة قومية لحماية النيل والمشاريع الزراعية من زحف الرمال.
٥. تطبيق مفهوم هيدرولوجيا البيئة لحماية وإعمار الموارد والمصادر والنظم المائية.
٦. تنفيذ مشروع سد السبلوقة لتحقيق التنمية المستدامة.
٧. التأكيد على أهمية ادراج اقتصاديات المياه في السياسات المائية.
٨. تحديث دراسة الآثار البيئية لمشروع قناة جونقلي.
٩. تفعيل دور الادارة الاهلية في إدارة الموارد الطبيعية وفض النزاعات بالمناطق الرعوية.
١٠. المراجعة الدورية لتنفيذ الخطه الوطنية لادارة البيئة الساحلية.